

مصر تحتل المرتبة 136 من أصل 142 في مؤشر سيادة القانون

- **2023 WJP Rule of Law Index®** أن سيادة القانون تراجعت على مستوى العالم للعام السادس على التوالي
- تراجعت حقوق الإنسان في 3 من أصل 4 دول منذ عام 2016
- انخفضت نقاط مصر لتحتل المرتبة التاسعة من أصل 9 على المستوى الإقليمي

واشنطن (25 أكتوبر 2023) – تعرضت سيادة القانون مرة أخرى للضعف في غالبية البلدان هذا العام، حسب [مؤشر سيادة القانون لعام 2023 الصادر عن مشروع العدالة العالمية \(WJP\)](#).

يمثل ذلك المؤشر السادس على التوالي، مشيرًا إلى التراجع العالمي في سيادة القانون. وفي هذا العام وحده، تراجعت سيادة القانون في 59% من الدول التي شملتها الدراسة- بما في ذلك مصر.

منذ عام 2016، تراجعت سيادة القانون في 78% من الدول التي شملتها الدراسة. إن قطاع سيادة القانون الأكثر عرضة للانخفاض بين عامي 2016 و2023 هو الحقوق الأساسية، حيث انخفضت في 77% من الدول، من بينها مصر.

على مدى السنوات السبع الماضية، انخفضت درجات مؤشر القيود المفروضة على السلطات الحكومية في 74% من الدول، بما في ذلك مصر. يشير المؤشر أن الهيئات التشريعية والسلطات القضائية والمجتمع المدني - بما في ذلك وسائل الإعلام - في جميع أنحاء العالم فقدت قوتها في مراقبة السلطة التنفيذية.

واستمرت هذه الاتجاهات الاستبدادية وغيرها من الاتجاهات في عام 2023، لكنها تتباطأ، مع تراجع عدد أقل من الدول في عامي 2022 و2023 مقارنة بالسنوات السابقة.

انخفضت القيود المفروضة على السلطات الحكومية في 56% من الدول، مقارنة بنسبة 58% في عام 2022 و70% في عام 2021. وبالمثل، شهدت أغلبية أقل من الدول تراجعًا إجماليًا في سيادة القانون في هذا العام (59%) مقارنة بالعامين الأخيرين (61% و 74%).

كما شهدت أغلبية أقل من الدول (56%) انخفاضًا في الحقوق الأساسية مرة أخرى هذا العام، مقارنة بعام 2022 (66%). ومن ناحية أخرى، فإن التراجع في أداء أنظمة العدالة أخذ في الاتساع الآن.

شهد ثلثا الدول (66%) انخفاضًا في درجات مؤشر العدالة المدنية هذا العام، بعدما ارتفعت لتصل إلى 61% من الدول في العام الماضي - بما في ذلك مصر. ينصب اللوم إلى حد كبير على تأخير إنفاذ العدالة وضعف التنفيذ. وفي الوقت نفسه، انخفضت درجات العدالة الجنائية أيضًا في عدد أكثر قليلًا من الدول لهذا العام (56%) مقارنة بالعام الماضي (55%).

صرح ويليام إتش. نيوكوم، المؤسس المشارك والرئيس لمشروع العدالة العالمية قائلاً: "لا يزال العالم يعاني من ركود في سيادة القانون يتسم بسطوة السلطة التنفيذية، وتضييق حقوق الإنسان، وفشل أنظمة العدالة في تلبية احتياجات الناس". واستكمل قائلاً: "الناس في جميع أنحاء العالم يدفعون الثمن."

سيادة القانون في مصر

تحتل مصر المرتبة 136 من بين 142 دولة حول العالم.

على المستوى الإقليمي، تحتل مصر المرتبة التاسعة من بين 9 دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. وتعتبر الدولة صاحبة أفضل أداء في المنطقة هي الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 37 من بين 142 دولة على مستوى العالم)، تليها الكويت والأردن. وإن الدول الثلاث التي حصلت على أدنى الدرجات في المنطقة هي لبنان وإيران ومصر (المرتبة 136 عالمياً).

وفي العام الماضي، تراجعت ثلاثة من أصل تسع دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين هذه الدول الثلاثة، شهد اثنان أيضاً انخفاضاً في العام السابق.

تحتل مصر المرتبة رقم 34 من بين 37 دولة، من بين البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.**

التصنيف العالمي والاتجاهات

تحتل الدولة الأولى عالمياً في مؤشر سيادة القانون لعام 2023 الصادر عن مشروع العدالة العالمية هي الدنمارك، تليها النرويج وفنلندا والسويد وألمانيا. تعتبر الدولة التي حصلت على أدنى الدرجات هي فنزويلا، ثم كمبوديا، وأفغانستان، وهايتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

تصنيفات مصر في مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية

الترتيب الإجمالي العالمي للدرجات: 142 / 136

الترتيب الإقليمي الإجمالي للدرجات: 9 / 9

تصنيفات نقاط القطاع:

التصنيف العالمي	التصنيف الإقليمي*	تصنيف الدخل**	القطاع
142/140	9/9	37/36	القيود المفروضة على صلاحيات الحكومة
142/102	9/7	37/18	غياب الفساد
142/142	9/9	37/37	الحكومة المفتوحة
142/140	9/8	37/35	الحقوق الأساسية
142/112	9/9	37/27	النظام والأمن
142/133	9/9	37/32	الإنفاذ التنظيمي
142/130	9/9	37/31	العدالة المدنية
142/111	9/8	37/24	العدالة الجنائية

(1) هو الأفضل في تصنيفات مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية)

لمراجعة أداء مصر عبر جميع القطاعات الفرعية الـ 44 التي يعمل المؤشر على قياسها، تفضل بزيارة:

<https://www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/country/2023/Egypt%2C%20Arab%20Rep.>

تعرف على التصنيفات والنتائج الكاملة لمؤشر سيادة القانون لعام 2023 الصادر عن مشروع العدالة العالمية على:
www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index/.

###

- اعثر عن النشرات الصحفية الخاصة بـ 142 دولة والتي تم تنظيمها حسب المنطقة [هنا](#).
- يمكنك الوصول إلى مؤشر سيادة القانون لعام 2023 وكتيب "رؤى" الكامل [هنا](#).
- اعثر عن الرسومات (التصنيفات الإقليمية، والتصنيفات العالمية، والخرائط المقارنة) [هنا](#).

جهة الاتصال الإعلامية وطلبات المقابلة:

press@worldjusticeproject.org

حول مؤشر سيادة القانون الصادر عن مشروع العدالة العالمية:

World Justice Project (WJP) Rule of Law Index® هو المصدر الرائد في العالم للبيانات الأصلية والمستقلة حول سيادة القانون. يغطي المؤشر الآن 142 دولة والهيئات القضائية، ويعتمد على أكثر من 149,000 دراسة استقصائية للأسر المعيشية و3400 دراسة استقصائية للممارسين القانونيين والخبراء لقياس كيفية تجربة سيادة القانون وكيف يُنظر إليها في جميع أنحاء العالم. يتم نشر المؤشر سنويًا منذ عام 2009 ويخضع لمنهجية صارمة، وتستخدمه الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف والشركات والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتقييم وتناول الثغرات في سيادة القانون.

حول مشروع العدالة العالمية:

مشروع العدالة العالمية (WJP) هو منظمة مستقلة وغير متحيزة ومتعددة التخصصات تعمل على خلق المعرفة وبناء الوعي، وتحفيز العمل لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم.

إن سيادة القانون الفعالة تقلل من الفساد، وتكافح الفقر والمرض، وتحمي الناس من الظلم كبيرة وصغيرة. فهي تقوم على التنمية، والحكومة الخاضعة للمساءلة، واحترام الحقوق الأساسية، وهو الأساس لمجتمعات العدالة والصحة والفرص والسلام.

يعرّف مشروع العدالة العالمية سيادة القانون بأنها نظام دائم من القوانين والمؤسسات والأعراف والالتزام المجتمعي الذي يوفر: المساءلة، والقوانين العادلة، والحكومة المفتوحة، والعدالة الميسرة.

تعرف على المزيد حول هذه المبادئ العالمية الأربعة وعن عملنا على: www.worldjusticeproject.org.

*الدول والولايات القضائية التي يتم قياسها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر، مصر، إيران، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة

**الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض والمناطق القضائية: الجزائر، أنغولا، بنغلاديش، بنين، بوليفيا، كمبوديا، الكامبيرون، كوت ديفوار، مصر، السلفادور، غانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران، كينيا، جمهورية قبرغيزستان. ، لبنان، موريتانيا، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، الفلبين، جمهورية الكونغو، السنغال، سريلانكا، تنزانيا، تونس، أوكرانيا، أوزبكستان، فيتنام، زيمبابوي.